



تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤٢٩ / ١٤٢٩ / ١٤٢٩ الموافق  
٢٠٠٨ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة  
فاروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد سامان  
و محمد صائب التفتشندي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون من كور كيمس  
وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي:

التميز / المدعي / احمد محمد محمد علي  
التميز عليه/المقام الدجول /إضافة لوظيفته

ادعى ويكلم المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن المدعى عليه  
(التميز عليه) أضافه لوظيفته قام باحتجازه في مديرية شرطة التجنيل لمدة عشرة أيام  
ونكته وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ وقد انظر  
لكتابته تعهد خطي بإزالة التجاوز الواقع على العطار المرقم ٩٠٦/١٨٢ مقاطعة / ٩  
كل مسكين بناءً على طلب المدعى عليه ( وقد تقلم من قرار المدعى عليه) إضافة  
لوظيفته ألا انه لم يجب وأرسل إليه الإنذار المرقم (٣٥٦) في ٢٠٠٧/١٢/٣٠ بإزالة  
التجاوز خلال سبعة أيام وحيث أن قرار المدعى عليه (التميز عليه) قد جاء مجحفاً  
بحقه ومخالفاً لأحكام القانون طلب المدعى دعوة المدعى عليه لإضافة لوظيفته  
للمرافعة والحكم بإلزامه بالغاء كافة الإجراءات المتخذة ضده مع إلزامه بالتعويض



المدعي والمطوي عن الضرر الذي أصابه من جراء قرار الحجز . وبعد اجراء  
المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها المرفق  
٢٠٠٨/٦ في ٢٠٠٨/٣/٢٦ القاضي برد دعوى المدعي شكلاً لتكون الدعوى أقيمت  
خارج المدة القانونية المنصوص عليها بأحكام المادة(٧/ثالثاً) من قانون مجلس  
شورى الدولة المرفق ٦٥ لسنة ١٩٧٩ . ولعدم قناعة المميز (المدعي) بالحكم فقد  
بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا للأسباب الواردة في لائحته  
التمييزية المؤرخة في ٢٠٠٨/٤/٢٣ .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم  
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . وادى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه  
صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه . ذلك ان المدعي (المميز) كان قد نظم  
من قرار المدعي عليه (المميز عليه) بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ والذي لم يجب عليه خلال  
مدة الثلاثين يوماً كما تقتضي بذلك الفقرة (هـ) من البند (ثانياً) من المادة ( ٧ )  
من قانون مجلس شوري الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل فيعتبر المنظم  
مرفوضاً حكماً . وقد أقام المدعي الدعوى ودفعت الرسم عليها بتاريخ  
٢٠٠٨ /١/٢١ أي بعد انقضاء مدة المئتين يوماً المنصوص عليها في الفقرة  
(ز) من البند (ثانياً) من المادة المشار إليها ورغم ان القاضية لم تتبع  
أحكام المادة (١٥٦) من قانون المرافعات المدنية ، وحيث ان  
رد الدعوى كان من الناحية الشكلية بسبب تقديمها خارج المدة



القانونية ، لذا قرر تصديق الحكم من حيث النتيجة ورد الاعتراضات التمييزية  
وتعمول التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالانطلاق في 1/ 2008 .

الرئيس  
مهدت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسن

العضو  
اكرم هادي محمد

العضو  
اكرم احمد بيان

العضو  
محمد صلاب التقشندي

العضو  
عود صلاب التقشندي

العضو  
ميشائل سعدون قيس كوركيس

العضو  
حسن ابو التمن